



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 24 شباط/فبراير، 2020

حكومة الفخفاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم

وحدة الدراسات السياسية

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصناع قرار، وعن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدتها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للشخصيات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 المخاض العسير
- 2 الفريق الحكoomي: حسابات الائتلاف والاختلاف
- 2 أولويات الحكومة الجديدة
- 3 تحديات منتظرة
- 3 خاتمة



كشف رئيس الحكومة التونسية المكلف إلياس الفخفاخ، يوم 19 شباط/فبراير 2020، عن أسماء أعضاء فريقه الحكومي، بعد شهر من اللقاءات والمشاورات التي أجراها مع مختلف مكونات المشهد السياسي والبرلماني في تونس. ويأتي الإعلان عن هذا الفريق، بعد أطول أزمة حكومية شهدتها البلاد، وامتدت منذ إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية أواخر عام 2019. وكان الحبيب الجملي، المكلف الأول، قد فشل في نيل ثقة البرلمان على دعوته بعد شهرين من المشاورات والتجاذبات، ليكلف الرئيس قيس سعيد، بعد ذلك، الفخفاخ بالمهمة. وعلى الرغم من أن الطريق تبدو سالكة، هذه المرة، لنيل ثقة النواب، فإن تحديات كبرى تنتظر الفخفاخ وفريقه.

المخاض العسير

حال تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد فشل الجملي وفريقه في نيل ثقة البرلمان، ددد الفخفاخ الخطوط العامة للمشاورات واللقاءات التي ينوي إجراءها مع الأحزاب والكتل البرلمانية والمنظمات والشخصيات السياسية لتشكيل فريقه الحكومي، متعمدًا بالعمل على بناءً أوسع تحالف سياسي ممكن «بعيدًا عن أي إقصاء أو محاصصة حزبية مع الوفاء للتوجه الأغلبي»⁽¹⁾، قبل أن يستدرك ويستثنى حزبي قلب تونس (الذي ترشح رئيسه، نبيل القروي، في مواجهة سعيد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية) والدستوري الحر (المحسوب على النظام السابق)، مؤكداً أن الائتلاف الحكومي سيقتصر على الأطراف التي دعمت الرئيس سعيد في الدور الثاني.

مثل قرار الفخفاخ استثناء حزب قلب تونس من المشاورات أول محطات الخلاف والتجاذب بينه وبين حركة النهضة الحائزة على الكتلة البرلمانية الأكبر، والتي طالبته باعتماد «أوسع قاعدة حزبية وبرلمانية في حكومة وحدة وطنية لا تقصي إلا من أقصى نفسه»⁽²⁾. وبررت الحركة طلبها بفرضها المبدئي لإقصاء أي طرف، وخصوصاً أن كتلة حزب قلب تونس تمثل الكتلة الثانية في البرلمان، وكذلك بحاجة المشهد السياسي والبرلماني القادم إلى أوسع توافق ممكن لضمان تمرير القوانين الأساسية وتفعيل المؤسسات السيادية؛ وعلى رأسها المحكمة الدستورية، التي تتطلب موافقة ثلثي النواب؛ وهو نصاب يصعب تحقيقه في حالبقاء حزب قلب تونس في المعارضة. وقد أكدت الحركة أن على الحكومة البحث عن شرعيتها لدى البرلمان الذي سيصوت على منتها الثقة، وليس لدى الرئيس. وعبرت الحركة عن استعدادها لجميع الخيارات، بما فيها الذهاب إلى انتخابات جديدة، في حال إصرار الفخفاخ على موقفه⁽³⁾. وقبل انتهاء الآجال الدستورية بأيام قليلة، وفي مسعى لجسر هوة الخلاف بينه وبين حركة النهضة، اجتمع الفخفاخ بوفد من حزب قلب تونس، غير أن الاجتماع لم يسفر عن توسيع الائتلاف الحكومي بضم ممثلي عن الحزب.

لا يبدو أن حسابات تشكيل الائتلاف الحكومي كانت الدافع الوحيد وراء حرص حركة النهضة على ضم حزب قلب تونس إليه، بل تشابكت معها حسابات أخرى، بينما الحفاظ على التوازنات القائمة داخل مجلس النواب. وهي التوازنات التي ضمنت لرئيس حركة النهضة راشد الغنوشي رئاسة البرلمان، بعد تصويت كتلة قلب تونس لصالحه، إضافة إلى توظيف مطلب الانفتاح على قلب تونس ورقة ضغط لتحقيق أكبر حضور ممكن في الفريق الحكومي، ولاستدامه «فيتو» للاحتجاج على تسمية شخصيات في موقع ترى الحركة أن تعينها فيها غير مطمئن لها. وهو ما تحقق للنهضة برفع عدد وزرائها في الفريق الحكومي وبتراجع الفخفاخ عن تسمية وزراء آخرين أو نقلهم إلى مواقع أخرى.

¹ تصريح السيد إلياس الفخفاخ على إن تكليفه من رئيس الجمهورية بتكوين الحكومة، فيسبوك، صفحة "رئاسة الجمهورية التونسية"، 2020/1/20، شوهد في 2020/2/20، في: <http://bit.ly/2ukiaG2>

² "بلاغ إعلامي لحركة النهضة"، موقع حركة النهضة، 2020/1/23، شوهد في 2020/2/21، في: <https://bit.ly/2V996if>

³ ينظر: آمال الهلالي، "أكدت استعدادها لانتخابات مبكرة.. لماذا تريد النهضة إشراك قلب تونس بالحكومة؟"، الجزيرة نت، 2020/1/27، شوهد في 2020/2/21، في: <https://bit.ly/2T4M9Ks>



الفريق الحكومي: حسابات الأئتلاف والاختلاف

يتكون الفريق الحكومي الذي أُعلن عنه الفخفاخ من 30 وزيراً وكاتب دولة اثنين؛ نصفهم من المستقلين ونصفهم من ممثلي الأحزاب المشاركة. وتوزعت الحقائب الوزارية المسندة إلى الأحزاب والكتل البرلمانية بين حركة النهضة (7 حقائب)، والتيار الديمقراطي (3 حقائب)، وحركة الشعب وحركة تحييا تونس وكتلة الإصلاح الوطني (حقيبتان اثنتان لكل منها). وضمت قائمة الوزراء المتذربين مجموعة من قيادات الصف الأول، بينما عبد اللطيف المكي ولطفى زيتون من حركة النهضة، ومحمد عبو ومحمد الحامدي من التيار الديمقراطي، وفتحى بلالج من حركة الشعب، وسليم العزابي من حركة تحييا تونس. وبيدو من خلال عدد الحقائب الموزعة على الأحزاب أن الفخفاخ سعى ل لتحقيق توازن نسبي بين حجم الكتل البرلمانية وحضورها في الفريق الحكومي، مع تقليص نصيب حركة النهضة بوزير واحد قياساً على بقية الكتل. ففي حين حازت الدركة 7 حقائب بكتلة برلمانية تعداد 54 نائباً، حصل التيار الديمقراطي على نصف حقائبها بـ 22 نائباً، وحصلت حركة تحييا تونس على حقيبتين اثنتين بـ 14 نائباً. وبتشكيل الأئتلاف الحكومي الخماسي من حركة النهضة والتيار الديمقراطي وحركة تحييا تونس وحركة الشعب وكتلة الإصلاح الوطني، تصبح كتل قلب تونس (38 نائباً) وأئتلاف الكرامة (19 نائباً) والحزب الدستوري الحر (17 نائباً)، كتلاً محسوبة على المعارضة.

أما أعضاء الفريق الحكومي غير المحسوبين على أحزاب أو كتل برلمانية، فقد حصلوا على 15 حقيبة وزارية وكاتب دولة. وحرص الفخفاخ على ما وصفه بـ «تحديد» كل الوزارات السيادية (الداخلية، والخارجية، والدفاع) وإسنادها إلى شخصيات «مستقلة»؛ نزولاً عند رغبة كل من حركة الشعب والتيار الديمقراطي. كما اضطر إلى التراجع عن تسمية لبني الجريبي في وزارة تكنولوجيا الاتصال، وتعيينها وزيرة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالمشاريع الكبرى، بعد اعتراض حركة النهضة على وصفها بالمستقلة، باعتبارها قيادية في حزب التكتل الديمقراطي الذي يتنتمي إليه رئيس الحكومة الفخفاخ. وكانت أحزاب الشعب والتيار الديمقراطي وتحيا تونس، قد اعترضت، بدورها، على منح حركة النهضة دقبيبة تكنولوجيا الاتصال وطالبت بـ «تحديدها»⁽⁴⁾. وتمثلت «استقلالية» بعض الشخصيات من عدمها إحدى النقاط المثيرة للخلاف والتجاذب بين الأحزاب المشاركة في الأئتلاف، وبينها وبين رئيس الحكومة المكلف، حيث اعتبر عدد من الشخصيات المكلفة مقرّباً من التكتل الديمقراطي (حزب الفخفاخ)، الذي فشل في نيل أي مقعد في الانتخابات البرلمانية.

أولويات الحكومة الجديدة

تمثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد، كما أكد الفخفاخ، والتحديات الإقليمية التي يفرضها الوضع في الجوار الليبي أبرز أولويات الحكومة الجديدة؛ وهي الرؤية التي تشاركه فيها أغلبية مكونات الأئتلاف. ويأتي على رأس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية «تحسين القدرة الشرائية ومقاومة الاحتكار والتهريب»، و«إنعاش الاقتصاد بإجراءات عاجلة»، و«تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد»، و«تعبيئة الموارد الضرورية للدولة لسنة 2020». أما الأولويات متوسطة المدى، فتلتخص في «صياغة مخطط للاستثمارات الاستراتيجية للمستقبل»، وذلك بإطلاق «مشاريع كبرى»؛ بينما برنامجه هيكلية لإصلاح الدولة واستكمال بناء الامرکزية، وإصلاح المنظومات التربوية والصحية والزراعية، وتحقيق نقلة في مجالات الرقمنة والطاقة. وقد تعهد الفخفاخ بالعمل على استكمال مسار العدالة الانتقالية، واستكمال مؤسسات الدولة؛ بما فيها المحكمة الدستورية، وانتخاب المجالس الجهوية وتعزيز سلطة الأقاليم، ودعم استقلالية القضاء، ومقاومة الإرهاب⁽⁵⁾.

⁴ ينظر: دنيا حفصة، "بعد ماراطون اللقاءات وتدخلات قيس سعيد ونور الدين الطبوبي: هل تمّ حكومة إلياس الفخفاخ بتركيبتها المعدلة؟"، جريدة المغرب، 2020/2/19، شوهد في 2020/2/21.

⁵ ينظر: "الفخفاخ يكشف الوثيقة المرجعية للبرنامج الحكومي". إذاعة بنزرت إف إم، 2020/1/28، شوهد في 2020/2/21.



لا يختلف البرنامج الذي طرحته الفخفاخ لعمل حكومته، في حال نيلها ثقة البرلمان، كثيراً، عن البرامج التي طرحتها الحكومات السابقة، إلا في بعض التفاصيل. وعلى الرغم من أن البلاد قطعت شوطاً معتبراً في الانتقال السياسي والمؤسسي، منذ الثورة، فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لم تشهد خفضاً نسبياً البطالة وتقلص عجز الميزان التجاري ووقف تراجع قيمة الدينار، مع أن الحكومات المتعاقبة أكدت أولوية معالجتها. وبناءً عليه، تظل هذه الأولويات المعولنة، خاصة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، رهينة تحويلها إلى إجراءات عملية قابلة للقياس والتقييم.

تحديات مرتقبة

بعد حسم حركة النهضة، صاحبة الكتلة البرلمانية الأكبر، خياراتها لدعم حكومة الفخفاخ، بات من شبه المؤكد أن هذه الحكومة ستختار اختبار منح الثقة في البرلمان. غير أن نيل الثقة لن يكون نهاية المصاعب التي اعترضت الفخفاخ منذ تكليفه. فإذا كان ائتلاف حكومي فسيفسيائياً، مكون من مستقلين ومن ممثلين خمسة أحزاب وقتل برلمانية متنافرة، والحفاظ على انسجامه، لن تكون أمراً يسيراً، علمًا أن نجاح الفخفاخ في جسر الهوة بين أحزاب مختلفة جذرياً؛ على غرار حركة الشعب والتيار الديمقراطي، التي كانت، إلى ما قبل أسبوع، ترفض رفضاً مطلقاً أي شراكة مع حركة النهضة، يُعد إنجازاً كبيراً، يفتح الباب أمام إمكانية خروج التجربة الديمocrاطية التونسية الغضة من دوائر الفرز الأيديولوجي الإقصائي إلى مشهد سياسي مفتوح، تنشأ فيه تحالفات الحكم والمعارضة، وفق اعتبارات سياسية وبراغماتية.

أما على مستوى الوعود التي قدّمتها الفخفاخ في برنامجه الحكومي، فسيكون تعامله مع الملف الاقتصادي والاجتماعي الاختبار الأهم لمدى قدرة فريقه على تحقيق إنجازات تخفف من وطأة الأزمة المعيشية متعددة الأبعاد؛ وهو اختبار لن يكون يسيراً. ويفرض الفشل الذي وسم سياسات الحكومات السابقة في الملف الاقتصادي والاجتماعي على الفخفاخ وفريقه العمل على مشروع يأخذ في الاعتبار حل الأزمة البنوية المزمنة التي يعانيها الاقتصاد وتعديل المنوال التنموي برمته؛ بما في ذلك الإقدام على إجراءات غير شعبية؛ كتعديل دعم السلع التموينية ومراجعة برامج التشغيل بالوظائف الحكومية ومكافحة الاقتصاد الموازي الذي يستحوذ على أكثر من نصف قيمة الاقتصاد التونسي. وهي إجراءات قد تدفع إلى توترات اجتماعية، ما لم ترافقها خطط تنموية واستراتيجيات اتصالية مدروسة. وفي السياق ذاته، تتصاعد التحديات التي تنتظر الفخفاخ وفريقه في ظل وضع إقليمي ضاغط، بسبب الأحداث التي يشهدها الجوار الليبي وتداعياتها الأمنية والاقتصادية المباشرة على تونس، إضافة إلى الملفات التي تنتظر الجسم مع الشركاء الأوروبيين، وعلى رأسها اتفاق التبادل التجاري الحر في المجال الزراعي، المعروف بـ«الأليكا»؛ وهو الاتفاق الذي ظل يمثل موضوع خلاف كبير بين الأطراف المهنية والسياسية، بما فيها الأطراف المشاركة في الائتلاف الحكومي.

خاتمة

مع نجاح رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ في تشكيل ائتلاف موسع، نسبياً، بعد خمسة أشهر من الانتخابات العامة التي أنتجت مشهدًا برلمانياً فسيفسيائياً، يسدل الستار على فصل من فصول الانتقال السياسي في تونس. وعلى الرغم من أن كل المؤشرات تتجه إلى نيل فريق الفخفاخ ثقة البرلمان، فإن تركيبة الائتلاف الحكومي الفوضافاظة والمتنافرة، وعمق التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية التي تنتظره يتطلبها صياغة مشروع وطني تنموي شامل، وتحديد الحسابات السياسية والحزبية الضيقة، والعمل بانسجام بين مختلف القوى التي تشكل الحكومة حتى تتمكن تونس من اجتياز المرحلة الصعبة التي تواجهها.